مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2023 المجلد: 05 العدد: 03 ص- ص: 586-605

أثر التجارة البينية وبعض المتغيرات النقدية على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي –دراسة قياسية–

The Impact of Intra-trade and some Monetary Variable on Economic Growth in The GCC Countries - An Empirical Study-

سيدأحمد عويمر*[1]، مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، الجزائر، sidahmed.aouimeur@univ-mascara.dz

لخضر عدوكة[2]، مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، الجزائر، adoukala1966@gmail.com

زهرة بوقلي[3]، مخبر التنمية المحلية والجماعات المحلية جامعة معسكر، الجزائر، bougzh@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 01/01/2023 تاريخ قبول المقال: 10/04/2023

الملخص:

درست الورقة تغيرات النمو الاقتصادي الناتجة عن التغير في التجارة البينية، ونوع العلاقة القائمة مع سعر الصرف والتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف الوقوف على مدى قدرة هذه الدول على تحقيق تكامل تجاري داعم ومعزز لأهداف تكاملها الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ونموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة مابين 2000 و2018، إذ ثبت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات إضافة إلى العلاقة التوازنية متوسطة التعديل عند الاختلال، كما تبين الأثر الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بعكسه في المدى القصير، أما الواردات فذات أثر سلبي في المدى الطويل، وانعدم في المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: التجارة البينية، سعر الصرف، التضخم، النمو الاقتصادي .

Abstract: The paper examined the changes in economic growth resulting from the change in intra-trade, and the type of relationship that exists with the exchange rate and inflation in the GCC countries, with the aim of determining the extent to which these countries are able to achieve trade integration that is supportive and enhanced

* سيد أحمد عويمر

for the goals of their economic integration, where the descriptive analytical approach was relied upon, And the error correction model for the panel data to measure the relationship between the variables of the study during the period between 2000 and 2018, as it was proven that there is a co-integration relationship between the variables in addition to the equilibrium relationship of medium adjustment at the imbalance, and the positive impact of exports on economic growth in the long term was shown to reverse it in the short term. Imports have a negative impact in the long term, and it is non-existent in the short term

Key words : Intra-Trade, Exchange rate, Inflation , Economic Growth.

المقدمة:

في ظرف باتت فيه التكتلات الاقتصادية كحتمية للتطورات والمستجدات الطارئة على العلاقات الدولية، ظهرت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين) المنطوية تحت لواء الوحدة الاقتصادية، كمنهج سياسي واقتصادي تتخذه الدول للحفاظ على تواجدها وتقوية مواقفها، خصوصا كون الدول السابقة الذكر ذوات مقومات مؤهلة لقيام تكتل اقتصادي وسياسي، هذا الأخير الذي سعت بفضله جاهدة إلى فرض تواجدها وتعزيز تنافسيتها أمام القوى الإقليمية، حيث وبعد فترة التأسيس عرفت الكتلة تجسيدا للمساعي الهادفة في مجالات عدة، كما عرفت موجة من الأزمات التي كانت بمثابة عراقيل وعقبات واجهت مسار التنسيق والتكامل، وهزت أسس الترابط بين الدول الأعضاء، منها ما كانت خارجية أدت لانقسام الانتماء ومنها ما كان داخلي زعزع التماسك كأزمة قطر.

قامت دراستنا بالبحث حول مدى ما حققته دول المجلس من تلك المساعي، وما إن كانت قد استطاعت الحفاظ على وحدتها أمام ما ذكرنا من أزمات، أين تم تسليط الضوء على معطيات وتطورات مبادلاتها التجارية البينية، كأحد أهم الأهداف وأقوى التحديات، حيث تعتبر التجارة أحد أبرز المؤشرات لقياس مدى التواصل والترابط بين أعضاء أي تكتل، إضافة لما لها من دور في إنعاش الاقتصاد عبر تحصيل الإيرادات والمداخيل وتمويل للبرامج التنموية، إضافة إلى تسويق فائض الإنتاج من السلع والخدمات وكذا المواد الأولية، فتح أسواق جديدة وتوسيع نطاقها، وصولا إلى تلبية حاجيات الدول المتكاملة.

كما تم إثراء البحث بدراسة العلاقة بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي بإضافة متغيرين نقديين (سعر الصرف والتضخم)، لما لهما من دور وأثر في هذه العلاقة، حيث يعتبر سعر الصرف أحد أبرز المواضيع في العلاقات المالية والدولية، ويرتب ضمن أوائل المراحل في سلم المعاملات والمبادلات الاقتصادية، إذ يبنى التعامل انطلاقا من مقارنة العملات ببعضها، كما تشير النظرية الاقتصادية إلى إمكانية أسعار الصرف

وأنظمتها خلق ودعم التوازن الاقتصادي للدول، أما التضخم فلقدرة هذه الظاهرة عل التغيير في الموازين الاقتصادية، فقد كان ولازال إشكاليةً عُدم فيها إجماع الاقتصاديين، حيث رأى فيه البعض محفزاً للنمو عبر تزايد رأس المال أمثال مندل، في حين رأى فيه فيشر وآخرون تقليلاً للكفاءات وتناقصاً للقدرة الشرائية.

إشكالية الدراسة: تدور إشكالية بحثنا حول السؤال الرئيسي التالي:

كيف تؤثر التجارة البينية وأسعار الصرف والتضخم على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ؟

فرضية الدراسة: سعيا منا للإجابة على هذا التساؤل نقترح الفرضيات التالية:

– تؤثر متغيرات الدراسة إيجابا على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

– توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، إضافة إلى العلاقة الموجهة التامة، القصيرة والطويلة الأجل بين التغير في التجارة البينية والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

هدف الدراسة:

تمحورت هذه الدراسة بشكل أساسي حول قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي، سعيا منا إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

– تقييم واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي.

– التطرق للأهمية النسبية للتجارة البينية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي في دول محل الدراسة.

– البحث حول وجود علاقة تكاملية بين متغيرات الدراسة من عدمه.

– تتبع مسار كتلة المجلس خصوصا بعد تعرضها للأزمات واختبار مدى تماسك روابطها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية دراستنا من أهمية متغيراتها، حيث باتت الأبحاث المتعلقة بالتجارة البينية والنمو الاقتصادي من أهم المواضيع الحديثة، وأحد أبرز اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والهيئات الاقتصادية الدولية، لما للتجارة من دور بارز في تحسين المستويات وتحقيق الرفاهية، هذا ودون التقليل من ثقل المتغيرين المدخلين في الدراسة، فقد اعتبر سعر الصرف آلية مهمة وضرورية يتم وفقها بناء ودراسة كافة المعاملات الاقتصادية، بما في ذلك المبادلات التجارية، وقد تم إدراج التضخم كمتغير برز في أجندة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية، حيث قامت دراستنا على البحث في نوع العلاقة القائمة بين متغيراتها، إضافة إلى معرفة ما إذا كانت دول المجلس قد نجحت في تنشيط تجارتها البينية.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة فرضياتها، والتي تم بناؤها على أساس الأثر الايجابي للتجارة البينية على النمو الاقتصادي والارتباط المتكامل مع المتغيرات النقدية (سعر الصرف والتضخم)، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والنمو الاقتصادي نظريا وتطبيقيا، والتطرق لأهمية التجارة البينية في النمو الاقتصادي، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والذي تبلور في دراسة قياسية باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews 12)، المسلط على البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من المواقع الرسمية لمراكز الإحصاء الخليجية للدول محل الدراسة، إضافة إلى البيانات المستنبطة من إحصائيات البنك الدولي، لقياس وتحليل أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي وكذا العلاقة ببعض المتغيرات النقدية.

وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، بداية بالتأصيل النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة، أما ثانيها فتضمن تحليلا لمسيرة الكتلة وواقع تجارتها البينية، وخصّص الثالث للدراسة القياسية وتحليل نتائجها.

الدراسات السابقة:

اعتمدنا في صياغة الإشكالية ونموذج دراستنا على جملة من الدراسات السابقة، العربية منها والأجنبية والتي تناولت هذا الموضوع اعتمادا على نماذج ومنهجيات مختلفة، حيث جاء تلخيصها كالآتي:

– دراسة **(BALASSA, 1978)**: بعنوان (EXPORTS AND ECONOMIC GROWTH)
بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، لكتلة اجتمعت لتكوين قاعدة صناعية مشتركة مكونة من عشرة دول نامية، (كوريا، السنغفورة، تايوان، يوغوسلافيا، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، مكسيكو، الشيلي والهند)، شملت معطيات البحث فترة مابين 1960 و1973، حيث قامت الدراسة على فرضية مفادها أن السياسات الموجهة إلى التصدير تؤدي إلى أداء أفضل ومستوى أعلى للنمو الاقتصادي، باختلاف هذا الأداء من دولة لأخرى، أين توصلت النتائج إلى صحة هذه الفرضية بناءا على دور التصدير في تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية، واستغلال وفورات الحجم وإحداث التحسينات استجابة للمنافسة الخارجية.

– دراسة **(Wooster, Dube, Banda, 2008)**: بعنوان (The Contribution of Intra-Regional and Extra-Regional Trade to Growth: Evidence from the European Union) قام باحثو هذه الدراسة بتقييم التجارة البينية والخارجية، وتقدير أثر كل نوع من التجارة على النمو الاقتصادي، وأيهما أقوى كمصدر للنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي في 13 دولة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1980–2003، حيث تم الأخذ بتأثيرات كل من الاستثمار والنمو السكاني كمتغيرات مدخلة في العلاقة، وتوصلت النتائج إلى وجود أثر لكلا نوعي التجارة على النمو الاقتصادي باختلاف درجته، حيث تزيد التجارة

الخارجية بما مقداره 0.03% في النمو الاقتصادي، بينما تزيد التجارة البينية فيه بما مقداره 0.024%، أين يقل تأثير هذه الأخيرة عن سابقتها بما يقارب نسبة 30%، وقد أرجع البحثة اختلاف نسب التأثير إلى حجم الأسواق والروابط الـهيكلية بين النمو وأنماط التجارة.

– **دراسة (Didier, Pinat, 2012)**: بعنوان (How Does Trade Cause Growth? The Role of Growth Poles) دار البحث حول الكيفية التي يمكن للتجارة أن تسبب النمو الاقتصادي عن طريق الآثار المحتملة للشريك التجاري، وما إذا كان بإمكان هذا الأخير المساهمة في نمو الناتج طويل الأجل، خاصة في تكثيف التجارة وتقوية الروابط الاقتصادية، بما في ذلك الانتشار التكنولوجي وتداعيات التعليم، بالإسقاط على ثلاثة أقطاب نمو (أمريكا اللاتينية، الكاريبي والصين) خلال الفترة 1985–2007، باستخدام نموذج الجاذبية إضافة إلى الجانب التحليلي، حيث تركزت أغلب الصادرات في الموارد الطبيعية، وتميزت الصين في صادراتها عن غيرها بالسلع كثيفة العمالة غير المؤهلة، بعكس التصاعد في سلم جودة إنتاج المعادن في أمريكا اللاتينية والكاريبي، إضافة إلى انتشار الشركات الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع معدلات التكنولوجيا والابتكار، وكنتيجة نهائية فإن حجم التجارة ليس بالعامل الوحيد الذي يؤدي إلى رفع مستويات النمو عبر شركاء تجاريين، وإنما نوعية ما يتم تداوله انطلاقا من نوعية المنتجات الصناعية، وطبيعة السياسات التجارية وقوة ترابطها داخليا وخارجيا مع كبرى الأقطاب الاقتصادية العالمية، إضافة إلى مدى القدرة على الانسجام وخلق التوافق.

– **دراسة (Al-Jafari, Hatem, 2018):** بعنوان (Trade Openness and Economic Growth in the GCC Countries) حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، تركيزا على دور الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة مابين 1992 و2014، مع إدخال متغيرات أخرى في الدراسة كتكوين رأس المال الثابت واستهلاك الطاقة، باستخدام نماذج قياسية متعددة كطريقة المربعات الصغرى، ونماذج التأثيرات الثابتة أحادية وثنائية الاتجاه، حيث توصلت الدراسة إلى الدور الايجابي للصادرات في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، على عكس الأثر المعنوي والسلبي للواردات، كما تبين أن التصدير أكثر مساهمة وفعالية في رفع مستويات النمو الاقتصادي مقارنة بباقي متغيرات الدراسة.

– **دراسة (زاوية، بوخاري، 2020)**:تحت عنوان (دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو االقتصادي في الجزائر)، تم في هذه الدراسة تتبع انعكاس التغير في أسعار الصرف على فاعلية النمو الاقتصادي ومدى التأثير فيه، وطبيعة العلاقة الرابطة بين المتغيرين (سعر الصرف والنمو الاقتصادي) في الجزائر خلال فترة حددت مابين 1990 و2017، وقد لجأ الباحثين في سعيهما للإجابة على اشكاليتهما إلى نموذج الانحدار

الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، والذي اتضح فيه أثر سعر الصرف في المعاملات الاقتصادية والمالية، حيث تبين وجود علاقة عكسية بين متغيري الدراسة، إذ يؤدي الانخفاض في سعر الصرف إلى زيادة الصادرات وتسارع النمو الاقتصادي، وانطلاقا من اختبار السببية لغرانجر اتضح أن التغيرات في سعر الصرف لا تسبب النمو الاقتصادي .

– **دراسة (بن علي، 2020):** بعنوان (دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو االقتصادي في الجزائر)، سعيا إلى تحديد العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، تطرقت الباحثة إلى دراسة تطبيقية للعلاقة القصيرة والطويلة الأجل، مستندة على سببية غرانجر لبحث العلاقة ذات الدلالة الإحصائية خلال الفترة 1990 و2016، أين خلصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية في الأجلين بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، أما اختبار التكامل المشترك فقد أفرزت نتائجه عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، في حين أوضح نموذج تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل ذات الاختلال في الأجل القصير، أين حدد مقدار التصحيح في الانحراف الفعلي ب 74.68%، كما كان من بين ما توصلت إليه نتائج البحث وجود العلاقة السببية لغرانجر والتي انطلقت من النمو الاقتصادي نحو التضخم.

– **دراسة (Kalaitzi, Chamberlain, 2020):** بعنوان (Exports and Economic Growth: Some Evidence From The GCC) دارت حيثيات هذه الدراسة حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر، لتشمل فترة 1975–2016، إذ تم اتخاذ الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، واستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إضافة لاختباري جرانجر ووالد للسببية في المدى القصير والطويل، تباينت النتائج من دولة لأخرى: حيث وفي المدى القصير اتضح في الكويت والإمارات وجود علاقة سببية من الصادرات إلى النمو الاقتصادي، بعكس الكويت والبحرين من النمو الاقتصادي إلى الصادرات، مع وجود علاقة ثنائية الاتجاه في الكويت، أما الدول المتبقية فلا وجود لعلاقة بين المتغيرين فيها خلال المدى القصير، أما في المدى الطويل فلا وجود لعلاقة سببية من الصادرات نحو النمو الاقتصادي باستثناء البحرين، أما من النمو الاقتصادي نحو الصادرات فقد ثبتت العلاقة العكسية في كل من الكويت والسعودية، والعلاقة السببية غير المباشرة من الصادرات نحو النمو الاقتصادي في الكويت من خلال التفاعل مع متغيري الواردات ورأس المال البشري.

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين متغيرات لدراسة.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى التطرق لمتغيرات الدراسة عبر الإحاطة بما جاء حولها من مفاهيم وما يربطها من علاقة استنادا على ما جاء في النظريات الاقتصادية.

المطلب الأول: العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي.

توصلت العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي إلى العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي والحواجز التجارية، والعلاقة الإيجابية بين النمو والواردات إذ أنها تساعد على التنويع في السلع المعروضة محليا، كما تعتبر أهم مدخلات الإنتاج وسبل دعمه بحداثة التكنولوجيا، شريطة أن تقل تكاليف التقليد عن تكاليف الابتكار[1]، وتتأسس العلاقة بين المتغيرين وفق نظريتان، أولاهما النظرية التقليدية الحديثة والتي تقوم على المنافسة التامة، محدودية الموارد، ثبات الغلة وعدم انتقال التكنولوجيا، وإشارة إلى كون تحرير الصادرات يحفز النمو، ففي الثانية والمتمثلة في نظرية التجارة الحديثة بزعامة Krugman، Helpman وLancaster، تفترض انتقال التكنولوجيا وزيادة الغلة وأن المنافسة غير تامة، وبخلاف النظرية التقليدية ترى النظرية الحديثة أن تحفيز النمو الاقتصادي يقود إلى تعزيز الصادرات[2].

وقد تطرق Perroux.F لمفهوم النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في مؤشر الإنتاج كماً خلال فترة طويلة الأجل، وفي المدى القصير عرّف بالتوسع المناقض لمصطلح الركود[3]، إذ يعتبر الإنتاج، رأس المال والعمل المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة رأس المال والعمل تودي إلى زيادة في الإنتاج، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي،

المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي.

اختلفت المفاهيم حول التّضخم نظرا للاختلافات الفكرية بين المدارس، إذ عرفه **كينز** " بكونه حالة الزيادات في كمية الإنتاج المحققة"، وعرفه **بيجو** "بالزيادات في الدخل النقدي أكبر منها في الزيادات في كمية الإنتاج المحققة"[4]، ويعتبر التضخم أحد أهم وأعقد المعضلات التي تواجهها كبرى قوى العالم ساعية إلى حماية اقتصادياتها من حدتها، حيث ومن الشائع في غالب الدراسات أن انعكاسات هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي تعد سلبية، إذ يستمد هذا الحكم من نماذج دراسية، كحالة ارتفاع معدلات التضخم في كل من

[1] Madsen, J. B. TRADE BARRIERS, OPENNESS, AND ECONOMIC GROWTH. Department of Economics; Issn 1441-5429 , Southern Economic Journal,. Discussion paper 27/08, MONASH University, Business and Economics, (2008), P,P 02-04.

[2] جلولي محمد، بومدين محمد أمين، مزهودة نور الدين، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو االقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2018. مجلة التمويل واالاستثمار والتنمية المستدامة، م06 ع(02)، 122–135، (2021)، ص 124.

[3] طويطو محمد، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو االقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة (1980–2018)، Les Cahiers du Cread، م35 ع(02)، (2019)، ص 109.

[4] حراث حنان، فاتحي رضوان، تحرير التجارة الخارجية والتضخم لدول شمال افريقيا: تحليل السببية لنموذج تصحيح الخطأ (Panel Vecm). مجلة التكامل الاقتصادي، 09 (02)، 47–66، (2021)، ص 151.

الأرجنتين والتشيلي والبرازيل وبوليفيا، ما أدى إلى خلق أزمة الديون واستمرار الاختلال الاقتصادي[5]، كما تنسب دراسة العلاقة بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي إلى الاقتصادي Philips 1958، والذي أوضح العلاقة العكسية فيما يخلفه تضخم الأجور الاسمية على معدلات البطالة، في حين أعاد التيار الكنزي صياغة المنحى وتم الاعتماد على فرضية مرونة الأسعار التامة[6]، وقد قدمت النظرية الكينزية والكينزية الجديدة نموذجا أكثر شمولا للعلاقة بربطها بالنمو النقدي، في حين أرجعت نظريات النمو الكلاسيكي الجديدة تأثير التضخم على النمو إلى الاستثمار وتراكم رأس المال، ويمكن القول أن الإجماع كان في وجود العلاقة والخلاف في نوعها، إيجابا عن طريق زيادة الإنتاج أو سلبا عبر ارتفاع معدلات التضخم وفرضها لعوامل خارجية سلبية تجاه الاقتصاد، ما يوجد حالة عدم اليقين في الربحية، وتنخفض مستويات الاستثمار وتفقد الدولة تنافسيتها من خلال جعل صادراتها أكثر تكلفة نسبيا، كما يتأثر ميزان المدفوعات ويمكن أن يبلغ التفاعل النظام الضريبي، ما يضر بعمليتي الإقراض والاقتراض، وقد أرجع بعض الاقتصاديين طبيعة العلاقة إلى طبيعة التفاعل مع متغيرات أخرى وهيكل الاقتصاد ككل[7].

المطلب الثالث: العلاقة بين أسعار الصرف والنمو الاقتصادي.

عرّف سعر الصرف على أنه النسبة التي على أساسها تتم عملية المبادلة بين العملات، ويعتبر بذلك أداة الربط بين أسعار السلع محلياً وعالمياً[8]، وحسب النظرية الاقتصادية هناك تأثير للتغيرات في أسعار الصرف على النمو الاقتصادي، من خلال التأثير في سرعة التكيف مع الصدمات العشوائية التي تستهدف الاقتصاد داخليا[9]، ويعتبر سعر الصرف أحد أبرز الآليات الفاعلة في التوازن العام في الاقتصاد، حيث يظهر ذلك في نموذج ISLM-BP، من خلال توازن والتقاء منحنيات كل من (أسواق العمل ممثلة في منحنى (IS)، السوق النقدية ممثلة في منحنى (LM) وميزان المدفوعات الممثل بمنحنى (BP)[10] ، ومن حيث كونه أحد

[5] Gregorio, J. D, The effects of inflation on economic growth Lessons from Latin America. European Economic Review, North-Holland , 36, 417-425, (1992), P 423.

[6] ولد مومنة أحمد، عدوكة لخضر، التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ. مجلة مجاميع المعرفة، م08 ع(01)، (2022)، ص 139.

[7] Gokal, V, Hanif, S. Relationship Between Inflation and Econmic Growth, Economics Department Reserve Bank of Fiji, Suva, (2004), P 02.

[8] Imad Ali mohamed Azhar, The Impact Of Exchange Rate Fluctuations On Turkish Economic Growth. Revue TADAMSA D- UNEGMU, ISSN : 2773 – 3289 , V 02 N(01), 141-152, (2022), P 143.

[9] قليل زينب، أنظمة سعر الصرف والنمو االقتصادي في دول المينا: دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل. مجلة المشكاة في االقتصاد، التنمية والقانون، ع01، 218–236، (2016)، ص 220.

[10] البيرماني صلاح مهدي عباس، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، م17 ع(61)، 123–107، (2011)، ص ص، 109، 110.

أدوات السياسة النقدية التي تعتمدها الدول في عرض عملتها في الاقتصاد، ويأتي أثر سعر الصرف على منحنى ميزان المدفوعات (BP) جراء الزيادة أو التراجع في قيم الصادرات والواردات نتيجة تغير قيمة العملة، ويستمر الأثر إلى منحنى سوق العمل (IS) إثر انخفاض قيمة العملة المحلية، ما يرفع من قيمة الواردات في ذات البلد، الأمر الذي يؤدي إلى إلزامية الإنقاص من الإنفاق على الواردات الأجنبية، أما منحنى السوق النقدية (LM)، فنتيجة لتغيرات اقتصادية أو التعرض لصدمات سعر الصرف وسعيا إلى استقراره عند مستوى معين، تلجأ الدول إلى اتخاذ تدابير كانتهاج البنوك المركزية سياسة توسيع الرصيد النقدي لفترة من الزمن، السياسات التوسعية أو الانكماشية حسب الحالة المراد معالجتها، ويمكن القول بشيء من التفصيل أن سعر الصرف يمارس تأثيراً بالغ الأهمية على مختلف النواحي الاقتصادية ليشمل جملة المتغيرات الاقتصادية الأساسية (معدلات النمو، التضخم، البطالة، الميزان التجاري ووضع ميزان المدفوعات)[11].

المبحث الثاني: التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي.

يتناول هذا الجزء لمحة عن مراحل تأسيس كتلة مجلس التعاون الخليجي، ثم إلى دراسة تحليلية لواقع التجارة البينية خلال الفترة 2000–2018.

المطلب الأول: مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

شهد مجلس التعاون الخليجي جملة من المساعي الهادفة إلى الوصول بالعلاقات التجارية والاقتصادية إلى مرحلة التكامل، حيث تجسدت أول خطوة عملية سنة 1981 بإنشاء اتحاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتليها خطوات شملت إبرام اتفاقيات منطقة التجارة الحرة، والاتفاقية الاقتصادية 2001 التي تمخض عنها اتفاقية الاتحاد الجمركي عام 2001 وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي وتأسيس الاتحاد الجمركي في يناير 2003[12]، لتليها اتفاقية السوق الخليجية المشتركة عام 2007 والسعي من خلالها إلى تحرير حركة رؤوس الأموال وانتقال الأفراد، إلا أن الالتزام بالضوابط المتفق عليها كان غائبا، إذ أن ساد علاقاتها التجارية نوع من التوتر والتشتت، والذي ظهرت نتائجه من خلال القرارات التي كانت ترسم فرادا، حيث شهدت سنة 2006 إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية دون الرجوع إلى البنود الملزمة بالتحرك المبني على أسس وأهداف جماعية.

[11] بندر رجاء عزيز، ايمان عبد الرحيم كاظم، أثر السياستين المالية والنقدية في النمو االقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي 1980–2016. مجلة الدراسات النقدية والمالية، 01–28، (2018)، ص، ص، 08، 09.

[12] Kaitibie, S, Rakotoarisoa, M. A. Determinants of Intra-GCC Food Trade. The International Trade Journal, DOI:10.1080/08853908.2017.1288182, V31 N(03), 272-293, (2017), P 272.

ظلت دول المجلس في علاقاتها التجارية بين الانجازات والمساعي، المجسدة منها والمندثرة على إثر ما صادفت من حواجز وعراقيل أدت إلى توتر العلاقات البينية وتفكك الروابط الاقتصادية، إذ يجدر الذكر أن الآلة السياسية قد عطلت سير مشروع التكامل الاقتصادي كتحفظ الإمارات في عام 2009 حول إقامة البنك المركزي في الرياض، الأمر الذي كان سببا في تعطيل مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وما شهدته الكتلة من انقسام وتفكك واختلاف في الانتماء بداية من 2011 وما عرف بربيع الثورات العربية، وصولا إلى أزمة قطر .

المطلب الثاني: واقع التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي.

يستعرض الجدول التالي تطور التجارة البينية باختلاف نسبها بين إسهامات كل من الصادرات والواردات.

الشكل 1: تطور صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2000–2018).

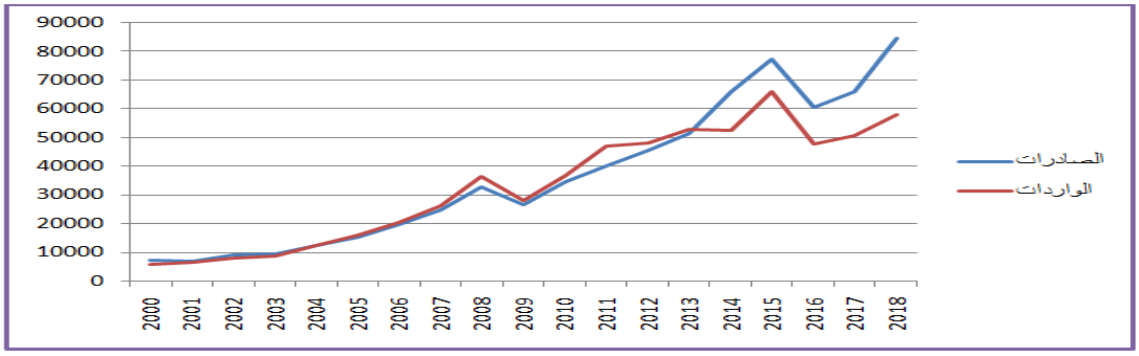

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية أعداد مختلفة، الأمانة العامة لدول المجلس، (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018)، (الإدارة المركزية للإحصاء)، (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات)، (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2021). نحاول انطلاقا من الشكل (1) تحليل التجارة البينية وعرض أهم المساهمات لكل دولة عضو، حيث نلاحظ أن اتجاه حركة الصادرات والواردات قد عرف التزايد المتواصل والمتوازي، باستثناء بعض الفترات التي عرفت تذبذبات نظرا للصدمات المتطرق إليها سابقا، وقد اختلفت نسب المساهمة في التجارة البينية بين المتغيرين من فترة لأخرى إلى غاية نهاية عام 2013، والتي كانت بداية الارتفاع في المتغيرين والأكبر منهما في الصادرات ما أضفى صفة الربحية في الميزان التجاري إلى غاية عام 2018.

شهدت السنوات الأولى التدني الكبير في أحجام التبادل التجاري، لتظهر بداية الانعكاس لجملة الاتفاقيات المبرمة بدءا بتأسيس الاتحاد الجمركي 2003، إذ ظهر التغير الايجابي في حركة المبادلات البينية في كل من الصادرات والواردات بتفاوت متناوب ونسب مساهمات مختلفة من عضو لآخر إلى أن بلغ ذروة الانتعاش خلال عام 2018،.

تركيزا على سنة 2018، عرفت فيه الصادرات البينية ذروتها بأعلى نسبة مساهمة من قبل الإمارات إذ بلغت 46.14%، من قيمة الصادرات الإجمالية البينية، أما الواردات البينية فكانت ذروتها عام 2015، بأسبقية نفس المتصدر في الصادرات بنسبة 36.31% رغم ما عرفته هذه السنة من اضطرابات إثر أزمة أسعار النفط، كما تجدر الإشارة إلى أن الإمارات وفي عام 2018 قد حققت أكبر مساهمة في حجم المبادلات البينية بنسبة 41.88%، أما السعودية فقد حققت أعلى قيمة لصادراتها البينية في عام 2018، وفي وارداتها عام 2015 شاركت بنسبة بلغت 19.73% من إجمالي الواردات البينية، حيث يمكن القول بأن الإمارات والسعودية قد كانتا أكثر الأعضاء مساهمة في التجارة البينية، وتفعيلا للروابط التجارية لدى الكتلة، إذ أرجع بعض المحلّلين ذلك إلى ارتفاع حصّة الدولتين من الاقتصاد العالمي وكذا تطوّرات أسعار النفط، إضافة إلى ممارسة الدولتين لنشاط إعادة التصدير خارج الكتلة، وقد جاءت الكويت في الترتيب الخامس بعد عمان بأعلى قيمة في وارداتها البينية عام 2018، بنسبة مساهمة قدرت ب 10.77% من قيمة الواردات الإجمالية، أما ذروة صادراتها ففي 2017 بنسبة مساهمة بلغت 02.54%، وشهدت سلطنة عمان ذروة مبادلاتها البينية عام 2013، والذي بلغت فيه مساهمتها في تجارة الكتلة 19.49%، وساهمت في نفس السنة ب 16.31% في حجم الصادرات البينية، أما الواردات فكانت أعلى مساهمة لها في عام 2015 بنسبة بلغت 19.44%، وإذا ما رجعنا إلى البحرين فقد جاءت كثالث عضو في ترتيب نصيب التجارة البينية بأعلى قيمة لها عام 2018، بنسبة مساهمة 11.07%، وذروة صادراتها عام 2015 بنسبة 10.27%، أما الواردات ففي عام 2018 بنسبة 14.53%، في حين كانت قطر متخلفة عن باقي الأعضاء مساهمة في نظرا لما عرفته الكتلة من عراقيل، وتصدّع في العلاقات البينية واحتدام الاختلاف خصوصا في التوجهات السياسية، إذ بلغت أوجّ مساهمة تجارية لها عام 2011، حيث ساهمت بما نسبته 17.04%، أعلاها في الصادرات عام 2013 بنسبة 17.29%، لتعرف أواخر فترة الدراسة تراجعا كبيرا نتيجة دخولها في حرب تجارية، هذه الأخيرة التي عرّفت على أنها صراع اقتصادي تستخدم فيه ميزة الحمائية المتطرفة بين الدول التي تصعد أو تنشئ التعريفات أو غيرها من الحواجز التجارية[13].

كما وجب التنويه إلى سنتي 2009 و2016 اللتين عرفتا تدنيا ملحوظا بسبب انعكاسات الأزمة المالية وبعدها تدهورا في أسعار المحروقات، وإشارة إلى أحد أبرز مدخلات الناتج المحلي الإجمالي، دام العجز في الميزان التجاري من سنة 2005 إلى غاية 2013، ومع ارتفاع قيم الصادرات البينية بعدها عادت حالة

[13] عطا الله بن مسعود، يونسي مصطفى، فكرون عامر، أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، م04 ع(02)، (2020)، ص 10.

الفائض فيه لتبلغ أعلاها عام 2018، وأما في عام 2015 فقد كانت ذروة قيمة في حجم المبادلات التجارية خلال الفترة مابين 2000 و2018.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

بعد الإحاطة بالجانب النظري، نتطرق في هذا المبحث لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، تركيزا على أثر كل من الصادرات والواردات البينية على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

بعد تحديد هدف الدراسة الرئيسي، والمتمثل في معرفة مدى تأثير كل من التجارة البينية وبعض من المتغيرات النقدية (سعر الصرف، التضخم) على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وسعيا وراء تحقيقه تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل على جملة من البيانات السنوية المنحصرة خلال الفترة الممتدة مابين 2000 و2018، والتي تم جمعها من خلال المواقع الالكترونية الرسمية للأمانة العامة لدول المجلس، الهيئة العامة والإدارة المركزية للإحصاء، صندوق النقد العربي والبنك الدولي، حيث واعتمادا على نماذج دراسية سابقة تم تقدير معادلة النموذج والتي يمكن كتابتها على الصيغة التالية:

$$GDP_{it} = \alpha_i + \beta_{0i}\, exp01_{it} + \beta_{1i}\, imp_{it} + \beta_{2i}\, inf_{it} + \beta_{3i}\, ex_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثلت متغيرات معادلة النموذج في المتغير التابع: (GDP_{it}) وهو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي(i) (السعودية، الإمارات، الكويت، قطرن عمان، البحرين)، خلال الزمن (t) الممتد من 2000 إلى 2018، أما المتغيرات المستقلة: $(exp01_{it})$، (imp_{it})، (inf_{it})، (ex_{it})، الصادرات البينية، الواردات البينية، التضخم، وسعر الصرف لدول مجلس التعاون الخليجي (i) خلال الزمن (t) على التوالي، تأتي معاملاتها على الترتيب (β_{0i})، (β_{1i})، (β_{2i})، (β_{3i})، أما (α_i) فتمثل الثوابت، بينما يمثل (ε_{it}) البواقي.

كما يجدر الذكر أن بيانات الدراسة متوازنة (Balanced)، نظرا لتساوي عدد المشاهدات في كافة الدول محل الدراسة.

المطلب الثاني: اختبارات الدراسة.

1- اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

نهدف من القيام باختبارات جذر الوحدة إلى التأكد من درجة سكون ورتبة السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة، و تفاديا للانحدار الزائف، حيث تم التوصل إلى النتائج الملخصة في الجدول التالـــي:

الجدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل.

المتغيرات	نوع الاختبار	LLC	IPS

GDP	الإحصائية	3.36824	0.87560
	الاحتمال	0.9996	0.8094
D(GDP)	الإحصائية	-9.02552	-7.50122
	الاحتمال	0.0000	0.0000
EXP01	الإحصائية	2.91177	2.87325
	الاحتمال	0.9982	0.9980
D(EXP01)	الإحصائية	-8.51403	-7.44374
	الاحتمال	0.0000	0.0000
IMP	الإحصائية	3.18319	2.10016
	الاحتمال	0.9993	0.9821
D(IMP)	الإحصائية	-8.66592	-7.52157
	الاحتمال	0.0000	0.0000
Ex	الإحصائية	0.35023	-4.08147
	الاحتمال	0.6369	2.0051
D(ex)	الإحصائية	-12.2601	-9.46510
	الاحتمال	0.0000	0.0000
Inf	الإحصائية	-2.65406	-1.40964
	الاحتمال	3.1831	0.0793
D(inf)	الإحصائية	-10.4782	-7.07673
	الاحتمال	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد البحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

من خلال ما ظهر في الجدول من نتائج لاختبارات جذور الوحدة لبيانات البانل تبين أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى الأول (I_0)، حيث أن قيم الاحتمال المقابلة للإحصائيات المحسوبة في كافة الاختبارات كانت أكبر من المستوى 5%، ما يستوجب قبول الفرضية العدمية القائمة على وجود جذر الوحدة، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى ظهر السكون في السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة الأولى(I_1).

2- اختبار التكامل المشترك:

انطلاقا من نتائج اختبارات جذر الوحدة الدالة على أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الرتبة، فان احتمال وجود تكامل مشترك بينها وارد الحصول، ومن أجل معرفة صحة هذا الاحتمال نستخدم اختبار التكامل المشترك (pedroni)، والذي تم تلخيص نتائجه من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: "نتائج اختبار التكامل المشترك (Pedroni)"

معلمات الانحدار الذاتي المشترك للبعد الداخلي	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية المرجحة	الاحتمال
Panel v-Statistic	1.914992	0.0277	1.070903	0.1421
Panel rho-Statistic	−1.141500	0.1268	−1.132719	0.1287
Panel PP-Statistic	−3.537018	0.0002	−3.631429	0.0001
Panel ADF-Statistic	−3.511483	0.0002	−3.323664	0.0004
معلمات الانحدار الذاتي الفردي للبعد البيني	**الإحصائية**	**الاحتمال**		
Group rho-Statistic	−0.334707	0.3689		
Group PP-Statistic	−6.686651	0.0000		
Group ADF-Statistic	−4.950538	0.0000		

المصدر: من إعداد البحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

من خلال ما جاء في الجدول السابق، والذي تم فيه تلخيص نتائج اختبار التكامل المشترك (pedroni)، حيث أظهرت هذه الأخيرة وجود 07 إحصائيات أقل من المستوى 5%، في حين كانت هناك 04 إحصائيات فقط أكبر من المستوى 5%، ما يلزمنا على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما أكدته نتائج اختبار(Kao)، والذي يوضح نتائجه الجدول التالي:

الجدول 3: "نتائج اختبار التكامل المشترك (Kao)"

H_0: عدم وجود تكامل مشترك	الإحصائية t	الاحتمال
ADF	−1.754478	0.0397

المصدر: من إعداد البحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

انطلاقا مما جاء في نتائج هذا الاختبار كون الاحتمال المقابل (ADF) يساوي ما قيمته (0.0397)، وهو ما قل عن المستوى 5%، وبالتالي التأكيد على إلزامية رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

3- تقدير العلاقة التوازنية بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل:

بعد معرفة وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة ككل، يتوجه نموذج دراستنا إلى التركيز على متغيري التجارة البينية (الصادرات البينية، الواردات البينية)، بحكم دورهما في دفع النمو الاقتصادي وتحسين الفاعلية فيه، بخلاف سعر السعر الذي يعد كوسيلة والتضخم كنتيجة حاصلة بتفاعل معطيات معينة، حيث نقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (DOLS) لنماذج البانل، والتي تتيح لنا تقدير معلمات المدى الطويل، ووفقا لذلك يأتي الجدول التالي مترجما ما توصلنا إليه من نتائج:

الجدول 4: "نتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل بطريقة (DOLS) "

المتغيرات	المعامل	الإنحراف المعياري	إحصائية ستودينت	الاحتمال	معامل التحديد
Imp	−1.13E+15	5.12E+14	−2.213233	**0.0308**	0.696372
Exp01	2.60E+15	4.91E+14	5.300581	**0.0000**	

المصدر: من إعداد البحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

أظهرت النتائج أن إشارة مقدرة معلمة الصادرات البينية جاءت موجبة، وهو ما يوافق فرضية دراستنا، أي أن ارتفاع الصادرات البينية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (2.60%)، كما أن المعلمة ذات دلالة معنوية عند المستوى 5%، ما يوحي بالأثر البالغ للصادرات البينة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وهذا ما يعكس قوة الترابط الحاصل بين المتغيرين في الفترة طويلة المدى، خاصة إذا ما رجعنا إلى التطور موازاة وانسجاما بينهما طيلة فترة الدراسة، على عكس الواردات البينية التي جاءت إشارة معلمتها سالبة، إذ أن زيادتها بنسبة 1% يؤدي إلى تناقص النمو الاقتصادي بنسبة (−1.13%)، وقد جاءت المعلمة بدلالة معنوية عند المستوى 5%، ما يدل على تغير النمو الاقتصادي نتيجة التغير في قيم الواردات البينية بأثر سلبي، ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل عدة كارتفاع قيم الواردات الاستهلاكية خصوصا ما يصنف في مقاييس الرفاه، ما يؤدي إلى رفع قيم الواردات دونما نفع رجعي على النمو الاقتصادي، كأن يخصص الجانب الأكبر منها للصناعات والاستثمارات وبناء المنشآت الاقتصادية، ويعتبر عامل التماثل في المنتجات السلعة لدى دول المجلس عامل مساهم في سلبية أثر وارداتها البينية، حيث يخلق ميزة التنافس بين دول الإتحاد بدل ميزة التكامل.

4- تقدير العلاقة بين التجارة البينة والنمو الاقتصادي في المدى القصير:

بعد تقدير العلاقة التوازنية بين التجارة البينة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل وتحليل معطياتها، نسعى إلى تقدير معلمات المدى القصير وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل، حيث توصلت النتائج إلى محتوى الجدول التالي:

الجدول 5: نتائج تقدير العلاقة الديناميكية في المدى القصير:

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	الاحتمال
Dexp01	−1.29E+14	4.02E+14	−0.320405	0.0493
Dimp	2.29E+14	6.15E+14	0.372263	0.7105
Ect $_{(t-1)}$	−0.519338	0.093396	−5.560599	0.0000
معامل التحديد		0.225240	**Durbin Watson**	1.860847
المعنوية الكلية للنموذج		0.000002	**إحصائية فيشر**	11.36909

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews12.

جاءت إشارة مقدرة معلمة الصادرات البينية سالبة بخلاف إشارتها في الاختبار السابق، كما أن المعامل يقدر بحوالي (−1.29%)، وهي ذات دلالة معنوية عند المستوى 5%، أي أن ارتفاع الصادرات بفترة إبطاء وبنسبة 1% يؤدي إلى تناقص النمو الاقتصادي بنسبة (1.29%)، ما يدل على التأثير السلبي للصادرات البينية على النمو الاقتصادي في العلاقة ذات المدى القصير، أما إشارة مقدرة معلمة الواردات البينية فقد جاءت موجبة، حيث قدر المعامل بحوالي (2.29)، وهي غير معنوية عند المستوى 5%، أي أن زيادة الواردات البينية بفترة إبطاء وبنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي بما نسبته (2.29%)، ما يعني أن الواردات البينية ذات أثر غير فعلي في النمو الاقتصادي في المدى القصير.

معلمة تصحيح الخطأ Ect $_{(t-1)}$ المعبرة عن سرعة تعديل تساوي (0.51−)، إشارتها سالبة ومعنوية عند المستوى 5%، ما يدل على العلاقة توازنية في المدى الطويل، أي أن الانحرافات تصحح بنسبة 51% في المدى القصير باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، حيث يبقى هذا المستوى من التعديل متواضعا، أمام مساعي تعزيز الروابط التجارية وإزالة الحواجز البينية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الخلافات السياسية التي أثرت في العلاقات البينية وانعكست سلبا على قرارات الوحدات الاقتصادية والهياكل المالية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة، اختبار تغيرات النمو الاقتصادي إتباعا لتغيرات التجارة البينية، وتتبع العلاقة القائمة مع المتغيرات النقدية (سعر الصرف، التضخم)، في دول مجلس التعاون الخليجي، كما تم تحليل واقع تطورات التجارة البينية وأهم الأعضاء الفاعلة فيها، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

– اتضح مع بداية فترة الدراسة التدني المتواصل في مستويات التجارة البينية إلى غاية تأسيس الإتحاد الجمركي عام 2003 كنقطة تغيير، لتظهر الإمارات العربية المتحدة والسعودية كأكثر الأعضاء حصة على التوالي، كما كان جليا التوتر في العلاقات البينية لدول الكتلة خصوصا تجاه قطر، ما زاد من حجم الفوارق في أحجام المساهمات التجارية، دون أن ننسى ارتباط دول المجلس المطلق بعائدات النفط وضعف التنوع الاقتصادي فيها، والذي ظهر في التأثر بتقلبات أسعار النفط .

– سكون متغيرات الدراسة كان بعد إجراء الفرق الأول، ووجود علاقة التكامل المشتركة بينها، كما أن معلمة تصحيح الخطأ المعبرة عن سرعة التعديل نحو التوازن جاءت سالبة ومعنوية عند المستوى 5%، والذي يفسر كدلالة على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من (التجارة البينية، سعر الصرف التضخم والنمو الاقتصادي)، وتجدر الإشارة إلى اختلال علاقة التوازن المتطرق إلى متغيراتها والنمو الاقتصادي في الفترة السابقة (t–1) بحوالي (100 درجة)، يتم تصحيحه وتعديله بحوالي (51 درجة) للاتجاه نحو التوازن في الفترة المقبلة (t)، حيث يبقى هذا المستوى من التعديل متواضعا، كما توضح الأثر الايجابي للصادرات البينية في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة حيث أن ارتفاعها بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة فيه بنسبة (2.60%)، إذ أن المعلمة جاءت ذات دلالة معنوية عند المستوى 5%، على عكس نتائج اختبارات المدى القصير والتي بينت سلبية الأثر، حيث أن المعامل ذو دلالة معنوية بإشارة سالبة عند المستوى 5%، ما يعني أن ارتفاع الصادرات البينية بفترة إبطاء وبنسبة 1% يؤدي إلى تناقص في النمو الاقتصادي بنسبة (1.29%)، أما الواردات البينية فجاءت إشارة معلمتها سالبة، ما يعني بأن الزيادة فيها بنسبة 1% تؤدي إلى تناقص النمو الاقتصادي بـ (–1.13%)، وقد جاءت المعلمة بدلالة معنوية عند المستوى 5%، ما يدل على وجود التغير في النمو الاقتصادي الناتج عن تغيرات قيم الواردات البينية، وما يتعلق بنتائجها في المدى القصير فقد جاءت إشارة مقدرة المعلمة موجبة، حيث قدر المعامل بحوالي (2.29)، وهي غير معنوية عند المستوى 5%، أي أن الزيادة في الواردات البينية بفترة إبطاء وبنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع في النمو الاقتصادي بما نسبته (2.29%)، وهذا ما يعني أن الواردات البينية ذات أثر غير فعلي في النمو الاقتصادي في المدى القصير.

التوصيات: انطلاقا مما خلصت إليه نتائج هذه الدراسة، يمكننا الخروج بجملة من التوصيات أهمها:

– الإيمان بمبدأ المصير الواحد، ومراعات المصالح المشتركة والأهداف التي تخدم سير الاتحاد بالتقيد باتفاقياته ومراسيمه، بما في ذلك توحيد الأعباء كتوحيد ضريبة القيمة المضافة بين دول الكتلة.

– نبذ القرارات المستقلة والحيادية، وتوحيد الإستراتيجيات لخلق التقارب في التوجهات خصوصا السياسية.

– القيام بتصحيحات هيكلية من شأنها إضفاء الميزة التكاملية بين الأعضاء لا الميزة التنافسية ، إذ تدعم روابط المعاملات البينية ككل، وتقضي على محدودية التجارة البينية بالأخص، إضافة إلى قدرتها على تغيير المخرجات وتنويع المنتجات وفق ما يتناسب ومتطلّبات الأسواق.

– الاهتمام بالإحصاء والتجميع الموحد للبيانات لنجاح عمليات الدراسة، ورسم سياسات مشتركة قادرة على إجراء تعديلات، تعزز مجالات التكامل جمعاء بما فيها السياسية، لتجنب تفكك الكتلة.

المراجع:

- BALASSA, B. EXPORTS AND ECONOMIC GROWTH. Journal of Development Jiconomics North-Holland Publishing Company , 181-189,(1978).
- Didier, T., & Pinat, M. How Does Trade Cause Growth? The Role of Growth Poles. World Bank, (2012).
- Gokal, V, Hanif, S. RELATIONSHIP BETWEEN INFLATION AND ECONOMIC GROWTH. Economics Department Reserve Bank of Fiji, Suva, (2004), P 02.
- Gregorio, J. D. The effects of inflation on economic growth Lessons from Latin America. European Economic Review, North-Holland , 36, 417-42, (1992), P 423.
- Hatem Hatef, A, Al-Jafari, M. K. Trade Openness and Economic Growth in the GCC Countries: A Panel Data. International Journal of Business , 11 (03), 57-64, (2018).
- Imad Ali Mohamed Azhar, The Impact Of Exchange Rate Fluctuations On Turkish Economic Growth. Revue TADAMSA D- UNEGMU, ISSN : 2773 – 3289. , 02 (01), 141-152, (2022), P 143.
- Kaitibie, S, Rakotoarisoa, M. A. Determinants of Intra-GCC Food Trade. The International Trade Journal, DOI:10.1080/08853908.2017.1288182, 31:3, 272-293, (2017), P 272.
- Kalaitzi, A. S, Chamberlain, T. W. Exports and Economic Growth: Some Evidence From The GCC, Springer Science and Business Media LLC'DOI:10.1007/s11294-020-09786-0, (2020).
- Madsen, J. B. TRADE BARRIERS, OPENNESS, AND ECONOMIC GROWTH. Department of Economics; Issn 1441-5429 , Discussion paper 27/08 . MONASH University, Business and Economics, (2008), P,P 02-04.

- Wooster, R. B, Dube, S, Banda, T. M. The Contribution of Intra-Regional and Extra-Regional Trade to Growth: Evidence from the European Union. Journal of Economic Integration , 23 (01), 161-182, (2008).
- ولد مومنة أحمد، عدوكة لخضر، التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج تصحيح الخطأ، مجلة مجاميع المعرفة، م08 ع(01)، (2022)، ص 139.
- بن علي حكيمة، دراسة قياسية للعلاقة بين التضخم والنمو االقتصادي في الجزائر للفترة (1990–2016). مجلة العلوم اإلنسانية، م20 ع(02)، 455–440، (2020).
- حراث حنان، فاتحي رضوان، تحرير التجارة الخارجية والتضخم لدول شمال افريقيا: تحليل السببية لنموذج تصحيح الخطأ، (Panel Vecm)، مجلة التكامل الاقتصادي، م09 ع(02)، 47–66، (2021)، ص 151.
- بندر رجاء عزيز، كاظم ايمان عبد الرحيم، (2018). أثر السياستين المالية والنقدية في النمو االقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي 1980–2016. مجلة الدراسات النقدية والمالية ، 01–28، (2018)، ص ص، 08، 09.
- زاوية رشيدة، بوخاري عيد الحميد، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو االقتصادي في الجزائر. مجلة معهد العلوم االقتصادية، م23 ع(01)، 927–944، (2020).
- قليل زينب، أنظمة سعر الصرف والنمو االقتصادي في دول المينا: دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل. مجلة المشكاة في االقتصاد، التنمية والقانون ع(01)، 218–236، (2016)، ص 220.
- البيرماني صلاح مهدي عباس، بناء نموذج رياضي لقياس وتحليل التوازن العام في الاقتصاد العراقي من خلال نموذج IS-LM-BP. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، م17 ع(61)، 123–107، (2011)، ص ص، 109، 110.
- عطا الله بن مسعود، يونسي مصطفى، فكرون عامر، أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، م04 ع(02)، (2020)، ص 10.
- جلولي محمد، بومدين محمد أمين، مزهودة نور الدين، أهمية التجارة الخارجية وتأثيرها على النمو االقتصادي: دراسة قياسية خلال الفترة 1990–2018، مجلة التمويل واالستثمار والتنمية المستدامة، م06 ع(02)، 122–135، (2021)، ص 124.
- طويطو محمد، العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو االقتصادي في البلدان النامية دراسة قياسية للفترة (1980–2018). Les Cahiers du Cread، م35 ع(02)، (2019)، ص 109.

- الإدارة المركزية للإحصاء، إحصائيات التجارة الخارجية، تاريخ الاسترداد: 07، 10، 2022، من: http//:www.csb.gov.kw ،GSB.gov.kw.
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي، (2018)، تاريخ الاسترداد: 05، 10، 2022، من: http://www.gccstat.org/ar/statistic/publication/foreign-trade-statisticsin-gcc-states.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، (2021)، تاريخ الاسترداد: 07، 10، 2022، من: https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentDetails.aspx?ItemID=4ip A%2fO1U38uRGGffeRD5ng%3d%3d.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (بلا تاريخ). بوابة منافذ، تاريخ الاسترداد: 13، 11، 2022، من: https://manafeth.ncsi.gov.om/foreign-trade ,https://manafeth.ncsi.gov.om/.